

السلطات السعودية تكرر محسوبيتها على القضاء



□

وافتح الصمعاني الاجتماع بتقديم فروض الطاعة والشكر المعتادة للملك سلمان وولي عهده محمد، في تكريس لتبعية المرفق العدلي الكاملة لتوجهات "رؤية 2030"، ما يثير تساؤلات حول مدى قدرة القضاء على الفصل في القضايا التي تكون السلطة طرفاً فيها.

ناقش المجلس ما أسماه "تطوير الأداء" وشؤنا وظيفية شملت ترقيات وتعيينات وتسمية رؤساء محاكم جدد.

وهذه التعيينات غالباً ما تخضع لمعايير أمنية صارمة، تضمن وصول القضاة الأكثر تماشياً مع السياسات الحالية إلى مناصب قيادية في المحاكم، خاصة في ظل الاعتقالات الواسعة التي طالت عدداً من القضاة السابقين الذين لم يظهروا "المرونة الكافية" مع أوامر الديوان الملكي.

بينما يدعي المجلس أن هدف هذه الاجتماعات هو "تحسين تجربة المستفيدين" و"جودة المخرجات"، تشير التقارير الحقوقية الدولية إلى أن سرعة الفصل في القضايا التي يتجح بها المرفق العدلي السعودي، غالباً ما تأتي على حساب معايير المحاكمة العادلة، خاصة في القضايا السياسية وقضايا الرأي، حيث تحول القضاء إلى أداة لفرض العقوبات القاسية وشرعنة الانتهاكات بذريعة "تطوير المنظومة".

ويمارس المجلس اختصاصه بالإشراف على المحاكم والقضاة، وهو "آلية رقابة" تهدف لمنع أي صوت قضائي مستقل، وربط كافة مفاصل العدالة بمكتب الوزير الصمعي، المقرب من ولي العهد، لضمان تنفيذ الأجندة الأمنية والسياسية.